

التعليق النحوي عند ابن جماعة في شرحه لكتابية ابن الحاجب

المدرس الدكتور

لؤي طارق علي التميمي

جامعة البصرة/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

الملخص:-

يُعد التعليل ركناً أساسياً في النحو العربي بعد القياس والسماع يلجأ إليه النحوي حين يريد أن يؤكد حكماً تطمئن إليه النفس في أي قاعدة نحوية ، فهو ركن لا يمكن للباحث الذي يبحث في اللغة العربية عامة والنحو خاصة أن يغفل عنه ، أو يتغافل.

انطلق هذا البحث باستقصاء العلة نحوية عند الشارح ابن جماعة في شرحه لكتابية ابن الحاجب المسممة (شرح كتابية ابن الحاجب في النحو)، وهو شرح غيره بالتعليقات نحوية حتى ان القارئ يراها ظاهرة في هذا الشرح ، وقد وقف الباحث على الانماط التي ذكرها الشارح لبيان العلة في أبواب النحو العربي كالأسماء والأفعال والحرروف.

بدأ البحث بالعرض إلى مفردة التعليل لغةً واصطلاحاً ، وبعد ذلك الخوض في إيراد هذه التعليقات عند الشارح والأساليب التي جاء بها ليدل على العلة نحوية ، من ذلك كلمة(العلة) أو (السبب في ذلك) أو (لأنها) وحقيقة إيراد العلة ان النفس كما يقول بعضهم ترتاح إلى نقل الأحكام المعللة بخلاف غيرها التي تكون عائمة.

و كذلك سلط البحث على آراء العلماء في العلل الواردة في شرح ابن جماعة من ناحية الموافقة او الرفض، وقد ختم البحث بنتائج توصل إليها الباحث من أهمها ان طابع العلة نحوية عند العلماء عامة وابن جماعة خاصة هو فردي اجتهادي يسعى العالم أو الكاتب فيه إلى الاقناع، فهي عل قابلة للأخذ والرد.

*The grammatical reasoning of the son of a group in
his commentary on Kafih Ibn al-Hajib*

*Dr.. Louay Tarek Ali Al-Tamimi
University of Basra / Faculty of Education*

Abstract:

It is a corner that can not be studied by the researcher who is looking at the Arabic language in general and the grammar especially to be overlooked or overlooked.

This research was initiated by investigating the grammatical error of the Sharh Ibn Juma'a in his commentary on Kafih Ibn al-Hajib (Sharaf Kafi 'Ibn al-Hajib in the grammar), which is a prolific explanation of the grammatical arguments that the reader sees as apparent in this explanation. Doors of Arabic grammar such as names, deeds and letters.

The study began by exposing the subject to explanations of language and terminology, and then going into the explanations of these explanations and the methods that came to indicate the grammatical problem, from the word (illness) or (the reason for that) or (because it) and the fact that the fact that the soul says Their exhortation is comfortable with the transfer of sentences, other than those which are floating.

The research also focused on the views of the scholars in the ills mentioned in the explanation of the son of a group in terms of approval or rejection. The research concluded with the results reached by the researcher. The most important of them is that the nature of the grammatical bug among the scholars in general and the son of a particular group is an individual judgmental. Acceptable and responseable.

المقدمة:-

يُراد بالتعليق النحوي تفسير الظَّاهِرَةِ النَّحْوِيَّةِ والغوص إلى ما وراءها من خلال شرح الأسباب التي أدىت إلى بناء الحكم النحوي في مسألة من مسائل النحو العربي، وقد اختلف العلماء في العلة النحوية فعدا بعضهم أصلاً مستقلاً من أصول التَّحْوِيَّةِ العربيَّةِ ، في حين عدها الآخرون ركناً من أركان القياس لا يتم إلَّا به، والجدير بالذكر إنَّ التعلييل النحوي نشأ في بادئ الأمر بهدفٍ تعليمي ثم ارتقى به النَّحْوِيُّونَ إلى أن جعلوه قياساً للظواهر النحوية في أبوابها ، ثم بعد ذلك أخذ بعدها ثالثاً إذ أدخلت فيه الفلسفة والمنطق وأصبح جديلاً أكثر منه تعليمياً ، أي انه يحكم العقل من خلال القياس على ظواهر أخرى . إنَّ المتتبع لشرح ابن جماعة الحموي (ت ٧٣٣ هـ) المسمى بـ(شرح كافية ابن الحاجب في النحو) يجد أن هذا الشرح على الرغم من عدِّه من الشروح غير المطولة ، إلَّا إنَّ ظاهرة التعلييل فيه واضحة، فلا تخلو صفحة من صفحاته إلَّا وورد فيها تعلييل نحو ، فالشَّارح يذكر العلة النحوية بكثرة وقت الاستدلال للمادة التي يقوم بشرحها حتى أصبحت ظاهرة في شرحه ، ومن ثم يسلط الضوء على العلة النحوية في الدرس النحوي ، وهذه الظاهرة هي التي لفت انتباه الباحث للغوص في هذه العلل ومعرفة الطريقة والمنهج ونوع العلل التي جاء بها الشَّارح ابن جماعة في شرحه.

— التعلييل لغة:

جاء في لسان العرب: ((التعلييل سقيٌّ بعد سقيٍ ... وتعلل بالأمر و اعتلٌّ : تشاغل وعللٌ بطعمٍ وحديثٍ شغله بهما))^(١) ، ويبدو أن مدلول مادة (علل) الطروع والتجدد.

— التعلييل اصطلاحاً:

يمكن أن نعرِّف التعلييل اصطلاحاً بائمه: ((بيان علة الشيء ، وتقدير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر ، ويطلق على ما يُستدلُّ فيه من العلة على المعمول))^(٢) ، أو هو: ((تفسير الظاهرة اللغوية ، والنفوذ إلى ما وراءها ، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه، وكثيراً ما يتجاوز الحقائق اللغوية ويصل إلى المحاكمة الذهنية الصرفية))^(٣) ، أما التعلييل في التَّحْوِيَّةِ فهو تفسير اقتراني يُبيّن علة الإعراب أو البناء على الإطلاق ، وبالأخص أصوله العامة .

وبهذا فإن التَّعليل يخضع إلى ركنين أساسين هما: العلَّة التي هي دليل يُصاحب المعلوم لتفسير ظاهرة نحوية ، ويطلق عليها بعض النَّحوين السَّبب أو الوجه ، والرَّكن الثاني هو المعلوم^(٤) .

إنَّ التَّعليل يبين علة البناء والإعراب ، وبهذا يكون شاملًا للنَّحو العربي كله بشقي موضوعاته المعرفية والمبنية ؛ لأنَّ النَّحو العربي لا يخرج عن كون موضوعاته إما معرفة أو مبنية، ونقصد – هنا – الألفاظ داخل الموضوعات.

إنَّ التَّعليل في النَّحو العربي مسلوٌّ عن العربية وخاصةً بها ؛ لأنَّ غايتها تفسير الظواهر نحوية ، فهو محدد من محددات الصواب ، فعلة رفع (زيد) في (زيد طويلاً) لأنَّه مبتدأ ، وهذه العلَّة نفسها في جملة (زيداً طويلاً) لأنَّ المبتدأ لا يُنصب ، وهذا جاءت منصوبة ، أي أنَّ هذا التعبير غير صحيح ؛ لأنَّ القاعدة تجعل من المبتدأ مرفوعاً^(٥) .

وسوف نتطرق إلى بعض العلل عند ابن جماعة في شرحه لكافية ابن الحاجب، وبعبارة أخرى نتطرق إلى بعض العلل في الأبواب نحوية في شرح الكافية، ومن هذه العلل:

١— الأسماء المعرفية:

ذكر ابن الحاجب في متن الكافية في باب الأسماء المعرفية إن ((الرفع علم الفاعلية))^(٦) ، وهذا الأمر جعل الشارح ابن جماعة يستدرك على المصنف فيقول ((حقه : والملحق بها))^(٧) ، فالشَّارح في استدراكه على المصنف جعل الرفع علم الفاعلية والملحق بها، ولا يكون علم الفاعلية فقط ليدخل في ذلك المبتدأ، والمصنف قد ذكر ما يؤيد كلامه في كتابه شرح الوافية نظم الكافية ، إذ يقول: (ثم شرع في المرفووعات وابتدا بالفاعل ؛ لأنَّ الأصل فيها ومن ثم كان غيره مشبهاً به))^(٨) وبعد ذلك يعلل ابن جماعة استدراكه بقوله: ((لأنَّ رفع المبتدأ ليس بالفاعلية، بل لما أنسد إليه الخبر أشبه الفاعل في إسناد الفعل إليه))^(٩) ، فالمرفووعات نوعان في النَّحو العربي ، إما أن يكون مرفوعاً أصللاً وهو الفاعل والمبتدأ ، أو تبعاً كخبر المبتدأ وخبر إن ، واسم كان ، وعطف البيان والنعت إذا كان المتبع مرفوعاً^(١٠) ، والعلَّة التي ذكرها ابن جماعة هنا جاءت بسبب كون رفع المبتدأ لما أنسد إليه الخبر وليس بالفاعلية ، يقول أبو علي الفارسي: ((الابتداء وصف في الاسم المبتدأ يرتفع به ، وصفة المبتدأ أن يكون معروفاً من العوامل الظاهرة ومسندأ إليه شيء))^(١١) ، وكذلك فعل ابن عصفور عندما قال عن

المبتدأ: ((هو جعل الاسم أول الكلام لفظاً أو تقديرًا معنى من العوامل اللغوية لتخبر عنه))^(١٢), وبهذا يثبت أنَّ العلة في رفع المبتدأ هو الابتداء لا الفاعلية.

٢- الممنوع من الصرف:

يقول المصنف في باب الممنوع من الصرف إن الاسم يمنع من الصرف إذا جاءت فيه علتان من تسع ، أو واحدة منها تقوم مقامها^(١٣)، وهنا استدرك ابن جماعة بقوله: ((الأولى من عشرٍ ، ويدرك ألف الإلحاد في المقصور فإنها من الموانع أيضاً مع أخرى مثل (أرطبي) ؛ معرفة فإنه ممنوع للعلمية وألف الإلحاد لشبهها بألف التأنيث))^(١٤)، وعلة ذكر علة أخرى لعل ابن الحاجب التسع أنَّ ابن الحاجب جاء بألف الإلحاد للمقصور دون ألف الإلحاد في الممدود وألف التأنيث المقصورة هي: ((ألف تجئ في نهاية الاسم المعرّب لتدل على تأنيثه وهي سماعية محضة لا تدخل في غير الوارد من العرب))^(١٥) ، وقد علل ابن جماعة ذلك بكون ألف الإلحاد في الممدود لا تكون للتأننيث مثل (علباء) لكونها على (فعلاء) بكسر الفاء والمد هذا لا يكون لمؤنث^(١٦)، وعلى هذا القول يذهب سيبويه في كون علباء وحرباء مصروفتين ؛ لأنَّ الهمزة التي بعد الألف فيهما إنما هي بدل من ياء ، كالياء في درْحَايَة وأشباهها^(١٧) ، في حين عدّها بعضهم ممنوعة من الصرف^(١٨) كذلك ذكر ابن جماعة علة النقل في باب الممنوع من الصرف ، ونعني بها أن المؤنث إذا نُقلَ من المذكر يكون ممنوعاً من الصرف ، مثل ذلك (زيد) و (فضل) أسماء علم مذكر ، ولكنها لو سمِيت بها امرأة فيكون ممنوعاً من الصرف ، ويعلل ذلك ابن جماعة بقوله: ((أن النقل ثقل لمخالفته الأصل ، فإذا ضُمَ إلى مؤنث المعنى قواه ، فتحتم مثُغ الصرف))^(١٩) ، وحقيقة ما جاء به ابن جماعة ليس بجديد ؛ لأنَّ سيبويه قد قال به قبل ذلك ، إذ يقول: ((إن سمِيت المؤنث بعمرو أو زيد لم يجز الصرف ، هذا قول أبي اسحاق وأبي عمرو فيما حدثنا يونس وهو القياس ؛ لأنَّ المؤنث أشد ملائمة للمؤنث ، والأصل عندهم أن يسمى المؤنث بالمؤنث ، كما أنَّ أصل تسمية المذكر بالذكر))^(٢٠) ، وكذلك قال به غيره من العلماء ، كابن السراج^(٢١) ، وغيره من العلماء^(٢٢) ، وعلى هذا فإنَّ العلة في منع الاسم المذكر إذا سمِيَ به المؤنث هو النقل من الأخف وهو المذكر إلى الأثقل وهو المؤنث.

كذلك ذكر ابن جماعة علة أخرى في باب الممنوع من الصرف وهي علة منع (سراويل) من الصرف فقال: ((أما سراويل فلم يثبت صرفه عن العرب ، ولم ينقله

من يعتمد عليه ، فحكمه منع الصرف ؛ لأنَّه أجمي حمل على موازنه؛ لأنَّ العلة الصيغة وقد وجدت))^(٢٣) ، فعلة منعه انه أجمي ، وقد ذكر سيبويه ذلك بقوله: ((اما سراويل فشيء واحد ، وهو أجمي أعرب كما أعرب الأجر))^(٢٤).

وعلى هذا فانَّ المشهور في سراويل انه منع من الصرف في النكرة والمعرفة^(٢٥) ، ولكن الأخفش نقل إن بعض العرب من يجعله مصروفاً في النكرة إذا كان اسمًا مفرداً^(٢٦).

٣— الفاعل:

ذكر المصنف في باب الفاعل :((الأصل أن يلي فعله ، فذلك جاز: ضرب غلامه زيد ، وامتنع ضرب غلامه زيداً))^(٢٧) ، وقد استدرك الشارح ابن جماعة على المصنف وبعد ذلك علل الاستدراك ، إذ يقول: ((الأولى : ومن ثم قوي وضعف ؛ لأن الثاني جائز ، وإن كان ضعيفاً ، وعلته اقتضاء الفعل المتعدي للفاعل والمفعول معاً ، فكما جاز رجوع الضمير إلى الفاعل المتعلق من الفعل جاز رجوعه إلى المفعول المتعلق منه أيضاً))^(٢٨) ، فقول ابن جماعة إنَّ الثاني جائز خلاف لما جاء به المصنف ، أي إن رجوع الضمير على متاخر في اللفظ والرتبة وهو المفعول به، ورأي ابن جماعة هذا موافق لما جاء به الأخفش وابن جني^(٢٩) ، وعلل هذا الجواز بشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه للفاعل ، وقد علل ابن جني هذه المسألة وفصل فيها بقوله: ((فليس لك أن تعتقد في الفاعل وقد وقع مقدماً أن موضعه التأخير ، وإنما المأخذ به في ذلك أن يعتقد في الفاعل إذا وقع مؤخراً أن موضعه التقديم ، فإذا وقع مقدماً فقد أخذ مأخذها، ورَسَتْ به قدمه، وإذا كان كذلك فقد وقع المضرر قبل مظهر لفظاً ومعنى ، وهذا ما لا يجوزه القياس))^(٣٠) ، وهذه المسألة مسورة عند جمهور النحوين^(٣١).

٤— نائب الفاعل:

ذكر الشارح رأياً للأخفش يحوز فيه مجيء المفعول له نائب فاعل ، وبعد ذلك ضعف ابن جماعة ذلك الرأي وعلل هذا التضييف بقوله: ((ونقل عن الأخفش جوازه ، وهو ضعيف ؛ لأنَّ الفاعل لا يصلح علة للفعل ، فكذلك ما ينوب عنه))^(٣٢) ، فعلة عدم مجيء المفعول له نائب فاعل عند الشارح كان السبب فيه انه يتبس بالمفعول به ، وهذا على المشهور بين العلماء ، وحديث الشارح عن رأي الأخفش إنه ضعيف ؛ لأنَّ الفاعل لا يصلح علة للفعل ، فكذلك الحال مع ما ينوب عنه.

وقد عَلَّ الرضي عدم مجيء المفعول له نائب فاعل ؛ لأنَّه لا يقوم مقام الفعل بسبب كون النائب منابه ينبغي أن يكون مثله ، أي من ضروريات الفعل من حيث المعنى ، وإن جاز أَلَا يُذَكَّر لفظاً ، كما هو الحال في الفاعل الذي هو من ضروريات الفعل ، ولا شك أن الفعل لا بُدَّ له من مصدر إذ هو جزؤه ، وكذلك لا بُدَّ له من زمان ومكان يقع فيهما ، ولا بد للمتعدِّي من مفعول يقع عليه فمن ثم لم يقم المفعول له مقام الفاعل^(٣٣).

٥- الخبر:

ذكر ابن جماعة في باب الخبر تعليلاً عند ذكر المصتَّف إنَّ ((الخبر هو المجرد))^(٣٤) ، فقد استدرك الشَّارح على هذا القول ومن ثم عَلَّ استدراركه على المصتَّف ، إذ يقول: كان ((الأولى من غير الزائدة ؛ ليدخل (ما زيد بقائم) في لغة تميم ، فإنَّ (بقائم) عندهم خبر المبتدأ ، ثم التَّحقيق أنه ليس مجرداً ، وهو مذهب سيبويه ؛ لأنَّ المبتدأ عنده عاملٌ في الخبر ؛ لأنَّ الفعل أقوى في العمل من الابتداء ولا يعمل في مرفوعين ؛ فابتداء - وهو عامل ضعيف - أولى أن لا يعمل في مرفوعين ، ولا يصح أن يكون الخبر عاملًا في المبتدأ ، كما قال بعضهم ؛ لأنَّه إذا كان مشتقاً رفع ظاهراً أو مضمراً (زيد قائم أبوه) فيلزم أن يكون عاملًا في مرفوعين فاعله والمبتدأ وهذا لا يصح ؛ لأنَّه أضعف من الفعل))^(٣٥) ، فابن جماعة من قوله: ((الأولى من غير الزائد) بدلًا من قول المصتَّف (المجرد) ، وذلك لأنَّبني تميم تقول (ما زيد بقائم) وسيبويه يرى أنه ليس مجرداً ، إذ يقول: ((ما أنت بشيء إلاَّ شيء لا يعبأ به ، من قبل أنَّ بشيء في موضع رفع في لغةبني تميم ، فلما قَبَحَ أن تحمله على الباء صار كأنَّه بدلٌ من اسم مرفوع ، وبشيء في لغة أهل الحجاز في موضع منصوب))^(٣٦) ، وعلى هذا فإنَّ تعلييل ابن جماعة في كون الخبر يجب أن يقال بدل المجرد (من غير الزائدة) ؛ لكون المبتدأ عاملًا في الخبر ، وهو الحق كما قيل.

٦- المفعول المطلق:

ذكر الشَّارح ابن جماعة عَلَّة عدم تثنية المفعول المطلق وجمعه في قوله (جُلْسَةٌ حسنة) وهو المفعول المطلق المؤكَّد لعامله ، وهذا المفعول يستلزم إعادة الفعل بصيغة المصدر دالاً على الحدث الذي يدل عليه الفعل دون دخول زيادة عليه فهو لا يلحق ما يُبيّن عدده أو ما يصفه ، وهو لا يمثل أي إضافة جديدة في فائدة الجملة سوى أنَّه يقوم بمجرد التأكيد على معنى ما قبله فيقول الشَّارح: ((لم يُثْنِ ولم

يُجمع؛ لأنَّه في حكم إعادة الفعل ، والفعل لا يُثنى ولا يُجمع؛ لأنَّ المراد به نفس الحقيقة، بخلاف النوع ، والعَد؛ لـتعدد مدلولاتها^(٣٧) ، فالعَلَة التي جعلت من (جِلْسَةً حَسَنَةً) لا تُثنى ولا تُجمَع هو أنَّ حكمَ إعادة الفعل وطبيعة الفعل أنه لا يُثنى ولا يُجمَع؛ لأنَّه نفس الحقيقة^(٣٨) وقد علل الرضي ذلك أيضاً بقولِ مشابه لما جاء به ابن جماعة إذ يقول: ((إذ المراد بالتأكيد ما تضمنه الفعل بلا زيادة عليه ، ولم يتضمن الفعل إلَّا الماهية من حيث هي ، والقصد إلى الماهية من حيث هي هي يكون مع قطع النظر عن قاتتها وكثرتها ، والتثنية والجمع لا يكونان إلَّا مع النظر إلى كثرتها فتناقضنا))^(٣٩) ، وكلام الرضي أكثر دقة وأكثر تعليلاً من كلام ابن جماعة ، فقد بيَّن الرضي أنَّ التناقض حصل من ناحية الكثرة للتثنية والجمع ، في حين أنَّ الفعل لا يكون النظر فيه إلى القلة والكثرة ، خلاف المفعول المطلق المبين لعدد مرات الفعل فإنه يُثنى ويُجمَع دون خلاف بين النحو ، نحو (ضررين ضربتين وضربات)^(٤٠).

وعلى هذا فإنَّ عَلَة عدم التثنية والجمع للمفعول المطلق المؤكَد لفعله جاءت؛ لأنَّه بمنزلة تكرير الفعل ، فهو يقتضي أنه من قبيل التأكيد اللفظي^(٤١).

٧- النداء:

ذكر ابن جماعة إنَّ المنادى إذا كان مستغاثاً به يُخْفِض بلام الاستغاثة إذا كان مفرداً معرفة ، فإذا ثُوِّدي المنادى ليتخلص من شدة هو فيها أو يعين على مشقة فسميَّه نداء استغاثة، وقد علل ابن جماعة جره بلام الاستغاثة بقوله: ((أنَّ بناء المنادى كان لوقوعه موقع الضمير المنفصل ؛ بدليل قولهم (يا إياك) فلما دخلت هذه اللام عليه - وهي لا تدخل على الضمير المنفصل - ضَعَفَ شَبَهُهُ بِهِ ، فائْتَرَتْ فيهِ عملها))^(٤٢) ، والملاحظ إنَّ لام الاستغاثة المفتوحة تدخل على الاسم المنادى إذا استغاث به أو تعجب منه ، وتسمى لام التخصيص ، وقد ذكر الرضي أنَّ سبب اختيار هذه اللام من بين الحروف ؛ لمناسبة معناها لمعناهما ، إذ المستغاث مخصوص من بين أمثاله بالدعاء وكذلك المتعجب منه مخصوص من بين أمثاله بالاستحضار لغريته^(٤٣) ، أما الشارح ابن جماعة فقد ذكر سبب مجيء اللام لاستغاثة وهي جاره بلام مفتوحة للمنادى إن سبب بناء المنادى كان لوقوعه الموقع الذي ارتضاه الضمير المنفصل ، فلما دخلت اللام على المنادى ضَعَفَ الشبه بين ضمير الفصل والمنادى فائْتَرَتْ فيهِ اللام وجاء الكسر للام المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير ، وقد فصَّل ابن مالك في ذلك بقوله: ((وتدخل عليه لام

الجر فَتَفَتَّح فِرْقًا بَيْنَ الْمُسْتَغَاث بِهِ وَالْمُسْتَغَاث مِنْ أَجْلِهِ ، ويصير بـلـاحـقـها مـعـربـاً بـعـدـ أنـ كـانـ مـبـنيـاً ؛ لأنـ تـركـيبـ الـلامـ مـعـهـ أـعـطـاهـ شـبـهـاـ بـالـمضـافـ وـالـمضـافـ إـلـيـهـ ، وـلـأنـ مـوـضـعـهـ صـالـحـ لـ(إـيـاكـ) إـنـ لـمـ يـقـدـرـ ظـهـورـ الفـعـلـ ، وـصـالـحـ لـلـكـافـ إـنـ قـدـرـ ظـهـورـ الفـعـلـ ، فـلـمـ دـخـلـتـ الـلامـ اـمـتـنـعـ أـحـدـ التـقـدـيرـيـنـ فـنـقـصـتـ مـنـاسـبـةـ الضـمـيرـ الـمـوـجـبةـ لـلـبـنـاءـ فـعـادـ الإـعـرـابـ ... وـلـامـ الـمـسـتـغـاثـ مـنـ أـجـلـهـ لـاـ تـكـوـنـ مـعـ غـيـرـ الضـمـيرـ إـلـاـ مـكـسـوـرـةـ))^(٤٤) ، وـالـجـدـيرـ بـالـذـكـرـ أـنـ الـمـصـنـفـ اـبـنـ الـحـاجـبـ قدـ عـلـلـ هـذـهـ الـمـسـأـلـةـ فـيـ شـرـحـهـ بـقـوـلـهـ: ((لـأـنـ حـرـفـ الـجـرـ لـاـ يـمـكـنـ إـلـغـاؤـهـ ، فـكـانـ اـعـتـبارـهـ أـولـىـ))^(٤٥) ، وـهـذـاـ التـعـلـيلـ سـطـحـيـ وـلـاـ يـوـجـدـ فـيـ تـعـقـمـ فـيـ الـمـسـأـلـةـ كـمـاـ لـاحـظـنـاـ فـيـ تـعـلـيلـ الرـضـيـ وـابـنـ مـالـكـ وـالـشـارـحـ اـبـنـ جـمـاعـةـ.

٨- المجرورات:

إـنـ الـمـتـعـارـفـ عـلـيـهـ فـيـ الإـضـافـةـ أـنـهـ تـفـيدـ تـعـرـيفـاـ مـعـ الـمـعـرـفـةـ وـتـخـصـيـصـاـ مـعـ النـكـرةـ ، وـقـدـ ذـكـرـ اـبـنـ الـحـاجـبـ أـنـ الإـضـافـةـ شـرـطـهـ تـجـريـدـ الـمـضـافـ مـنـ الـتـعـرـيفـ))^(٤٦) ، فـالـكـوـفـيـونـ قـدـ أـجـازـواـ فـيـ نـحـوـ (الـثـلـاثـةـ الـأـثـوـابـ) وـهـذـاـ ضـعـيفـ ، وـقـدـ عـلـلـ الشـارـحـ اـبـنـ جـمـاعـةـ ضـعـفـ هـذـاـ الرـأـيـ بـقـوـلـهـ: ((تـمـسـكـ الـكـوـفـيـونـ فـيـ مـنـعـهـ بـالـقـيـاسـ ؛ لـأـنـهـ مـنـ بـابـ الـمـقـادـيرـ ، فـكـماـ لـاـ يـجـوزـ (الـرـطـلـ الـزـيـثـ) لـاـ يـجـوزـ هـذـاـ ، وـجـوـزـهـ الـكـوـفـيـونـ ؛ لـأـنـهـ نـقـلـ عـنـ الـعـرـبـ))^(٤٧) ، فـالـشـارـحـ - هـنـاـ أـشـارـ إـلـىـ انـ الـكـوـفـيـينـ قـدـ مـنـعـوهـ بـالـقـيـاسـ فـلـاـ يـقـاسـ عـلـيـهـ ؛ لـأـنـهـ مـنـ بـابـ الـمـقـادـيرـ ، وـأـجـازـوهـ فـيـ السـمـاعـ لـأـنـهـمـ سـمـعواـ عـنـ الـعـرـبـ ذـلـكـ ، وـحـقـيقـةـ الـأـمـرـ أـنـ الـعـلـةـ فـيـ ذـلـكـ أـوـسـعـ مـمـاـ قـالـهـ اـبـنـ جـمـاعـةـ ؛ لـأـنـ الإـضـافـةـ إـذـ كـانـتـ إـلـىـ شـيـءـ مـعـرـفـةـ فـهـذـاـ يـؤـديـ إـلـىـ أـنـ نـجـمـعـ بـيـنـ تـعـرـيفـيـنـ - عـلـىـ الرـغـمـ مـنـ اـنـهـ وـارـدـ عـنـ الـعـرـبـ - أـيـ الـجـمـعـ بـيـنـ الإـضـافـةـ إـلـىـ الـمـعـرـفـةـ ، وـدـخـولـ الـأـلـفـ وـالـلـامـ فـيـ الـمـضـافـ ، وـهـذـاـ الـأـمـرـ لـاـ يـحـبـذـونـهـ؛ لـأـنـهـ لـاـ يـسـتـقـيمـ بـسـبـبـ مـخـالـفـتـهـ الـقـيـاسـ وـالـلـغـةـ الـفـصـحـيـ))^(٤٨)، أـيـ يـكـونـ الـقـيـاسـ عـلـىـ الـفـصـحـيـ (الـثـلـاثـةـ الـأـثـوـابـ)، فـيـ حـيـنـ أـنـ الرـضـيـ جـوـزـ إـضـافـةـ الـعـلـمـ مـعـ بـقـاءـ تـعـرـيفـهـ إـذـ لـاـ مـانـعـ مـنـ اـجـتمـاعـ الـتـعـرـيفـيـنـ إـذـ اـخـتـلـفـ))^(٤٩) ، وـكـذـلـكـ جـوـزـهـ اـبـنـ مـالـكـ))^(٥٠) ، فـيـ حـيـنـ أـنـ الـمـبـرـدـ مـنـ ذـلـكـ بـقـوـلـهـ: ((أـعـلـمـ أـنـ قـوـمـاـ يـقـولـونـ (أـخـذـتـ الـثـلـاثـةـ الـدـرـاهـمـ يـاـ فـتـيـ) ... وـبعـضـهـمـ يـقـولـ: (أـخـذـتـ الـخـمـسـةـ الـعـشـرـ الـدـرـاهـمـ) ... وـهـذـاـ كـلـهـ خـطاـ فـاحـشـ))^(٥١) ، وـجـعـلـ مـنـ يـقـولـ بـهـذـاـ أـنـهـ سـمـعـ عـنـ الـعـرـبـ لـاـ عـنـ قـيـاسـ فـيـ الـلـغـةـ ، وـتـابـعـهـ فـيـ ذـلـكـ اـبـنـ يـعـيشـ))^(٥٢).

من هذا نلحظ أنَّ الكوفيين قد أجازوا ذلك على السَّماع ، في حين انَّ البصريين منعوه وحجَّتهم في عدم الجواز؛ أن الإضافة إنما يُراد بها التَّعرِيف والتَّخصيص ، والشيء لا يتعرف بنفسه ؛ لأنَّه لو كان فيه تعريف كان مستغنِّاً عن الإضافة^(٥٣) وكذلك عَلَى ابن جماعة قول المُصنِّف في باب الإضافة أيضًا ((ولا يضاف موصوف إلى صفة ، ولا صفة إلى موصوفها))^(٥٤) ، فيعمل الشَّارح ذلك المنع بقوله: ((لأنَّها لشيء واحد))^(٥٥) ، أي انَّ ذلك متذر ، وهذا التَّعذر من ناحية اللفظ والمعنى ؛ لأنَّنا لو أضفنا الموصوف إلى صفتِه فقد عرَفنا الشَّيء بغير ما لم يقصد به الذات ، فقولنا: (مررتُ بزيدِ العالم) المقصود بالذات (زيد) و (العالم) جاء للحكم عليه بالعلم والمعرفة ، وكذلك فان ((الصفة تقضي أن تكون باء عرب الموصوف ، وكونه مضافاً إليه يقضي أن يكون مخوضاً بالإضافة)، فيؤدي إلى أن يكون الشَّيء مخوضاً مرفوعاً ، وهو باطل))^(٥٦) ، أما إضافة الصفة إلى موصوفها فإضافة إلى ما ذكرناه أنه يودي إلى تقديم التابع على المتبع وهذا يكون خلاف الحقيقة في كون المتبع يتقدم على التابع.

٩- المضاف إلى ياء المتكلّم:

ذكر المُصنِّف أنَّ الاسم الصحيح أو الملحق به إذا أضيف إلى ياء المتكلّم كسر آخره، وإياء مفتوحة أو ساكنة ، فإنَّ كان آخره ألفاً ثُبَّت ، وهذيل تقلبها لغير التثنية ياء^(٥٧) ، وأنَّ عدم قلبها في التثنية عند هذيل جعل الشَّارح ابن جماعة يتعلَّم ذلك بقوله: ((لأنَّ الألف فيها كالكلمة المستقلة ، ولو قوع اللبس))^(٥٨) ، فقد جعل الشَّارح العلة في أمرين ، الأول: هو كون الألف في التثنية كالكلمة الواحدة ، والأمر الثاني: وقوع اللبس ، ويقصد به ، أنهم لو فعلوا ذلك في المثنى لالتبس عليهم المرفوع بغيره ؛ لأنَّها علامة الرفع ، فإذا قلبتها ياء لم يبق للرفع علامة ، وبهذا يحصل اللبس^(٥٩) ، والجدير بالذكر إن ابن جني ذكر أن لغة هذيل هذه فاشية عندهم وعند غيرهم^(٦٠) ، وقد ذكر أبو حيان تفصيل هذه اللغة عن هذيل بقوله: ((وإقرار ألف المقصور حالة الإضافة إلى ياء لغة أكثر العرب وقد ذكر قبلها (ياء) وادغامها في ياء سيبويه عن ناس من العرب لم يُعينهم ، وحكاها عيسى بن عمر عن قريش ، وهي في شعر أبي الاسود الدؤلي والمنخل اليشكري ، وعَيَّنَها صاحب التمهيد ، وابن مالك لهذيل))^(٦١).

١٠ - الاسم الموصول:

ذكر المصنف ابن الحاجب في باب الموصول إن صلة الموصول يجب أن تكون جملة خبرية^(٦٢)، وقد علل الشارح ابن جماعة ذلك بقوله: ((لأنَّ الطلبية لا تكون صلة))^(٦٣)، فالشارح قد حصر عدم مجيء الصلة طلبية دون الإنسانية ، وكان الأولى به أن يقول: (الطلبية و الإنسانية) إلا إنه ذكر الطلبية في التعليل دون الإنسانية على الرغم من انهما يشتركان في عدم كونها صلة للموصول ؛ لأنَّها لا يعرف مضمونها إلا بعد إيراد صيغها ، والذي يريد النهاة من الجملة التي تكون صلة إنَّها جملة توضُّح وتبيَّن وهي الجملة المتمكنة في الخبر بحيث يصلح أن يُقال عنها محتملة للصدق والكذب ، فلا يجوز أن تكون استفهامية ولا جملة الأمر ولا النهي ، فشرط الخبرية إنَّها محتملة للصدق والكذب^(٦٤) .

والملاحظ أن ابن مالك قد ذكر الاستثناء في الجمل التي تكون صلة ، فجعل عدم الوصل في جملة لا يجهل معناها أحدٌ ، ولا الجملة الإنسانية ولا الطلبية، والعلة في ذلك أن كل هذه الجمل لا يُفيد تعين ما قصد^(٦٥)، والجدير ذكره أن الرضي جعل وجوب كون جملة الصلة خبرية ، وبعد ذلك ذكر أنه لا يمانع أن تكون جملة القسم صلة للموصول^(٦٦) ، في حين أنَّ ابن السراج قد منع كون جملة القسم صلة الموصول^(٦٧) ، وقد ذكر أبو حيان الاندلسي أن الكسائي جوز أن تكون جملة الصلة جملة أمر ونهي ، وكذلك جوز المازني أن تكون جملة دعاء ، ومثله ابن خروف فقد جوز أن تكون تعجبية، وذكر ابن جماعة أن من القدماء من جوز أن تكون جملة قسم ، ويقصد به الرضي^(٦٨) .

١١ - الظروف:

ذكر المصنف إن (إذا) اختير بعدها الفعل ، وهي ظرف للمستقبل فيها معنى الشرط وتحتَّص بالدخول على الجملة الفعلية^(٦٩)، وقد علل الشارح ابن جماعة وجوب اختيار الفعل بعدها بقوله: ((بل وقوع الفعل بعدها واجب ؛ لأنَّها شرطية كـ (إنْ) فوجب الفعل بعدها لفظاً أو تقديرأً كـ (إنْ)))^(٧٠) ، أي إنَّ الفعل يأتي بعدها وجوباً؛ لأنَّها شرطية فمعنى الشرط فيها غالباً، وبما إنَّ الشرطية تحتاج إلى فعل كذلك (إذا)^(٧١) ، فـ (إذا) لا تضاف إلا إلى جملة فعلية، والجدير ذكره أن الأخفش جوز أن يأتي بعدها اسم وليس فعل وقد أشار إلى ذلك الرضي^(٧٢) ، فالأخفش جوز أن تضاف (إذا) إلى جملة إسمية ؛ والسبب في ذلك أنه حمل عليها (حيث) فالزمت الإضافة إلى الجملتين^(٧٣) ، وقد وضح ابن هشام رأي الأخفش وبين خلافه بقوله:

((وإنما دخلت الشرطية على الاسم في نحو (إذا السماء انشقت) لأنه فاعل بفعل مذوف على شريطة التفسير ، لا مبدأ خلافاً للأخفش))^(٧٤) ، فابن هشام جعل من ((إذا) دخولها على الجملة الفعلية حسراً دون الاسمية، وهذا الرأي قال به ابن يعيش كذلك^(٧٥).

وعلى هذا فإن مذهب الجمهور أنها مضافة إلى الجملة التي بعدها ، ويكون العامل فيها الجواب ، وقد ذهب بعض النحاة أنها ليست مضافة إلى الجملة بل هي معمولة للفعل الذي يأتي بعدها ، لا لفعل الجواب^(٧٦)، وكذلك أجاز الكوفيون وقوع المبتدأ والخبر بعدها ، والسبب في ذلك ؛ إنها عندهم ليست شرطاً في الحقيقة^(٧٧).

٢ - اسم الفاعل:

ذكر الشارح ابن جماعة في باب اسم الفاعل تعليلًا ردَّ فيه على رأي المازني قد ذكره ، وهذا الرأي - أي رأي المازني - يقول إنَّ الألف واللام الداخلة على اسم الفاعل العامل في الماضي غير موصولة ، وقد احتاج الشارح على المازني وعلل احتجاجه بقوله: ((احتُجَّ عليه بالعمل ها هنا ؛ لأنَّ اسم الفاعل قد عمل معهما ، ولو كانتا للتعرِيف لما عمل ؛ لبعدِه بالتعريف عن شبه الفعل))^(٧٨) ، فالمعروف أنَّ اسم الفاعل يعمل إذا شُبِّه بالفعل ، وقول المازني إنَّ الألف واللام ليست موصولة ، وهذا يؤدي بدوره إلى عدم شبه اسم الفاعل للفعل وبذلك لا يعمل عمل فعله لبعدِه عن الشبه بالفعل؛ لأنَّ الفعل لا يدخل عليه التعريف ، لكون التعريف من علامات الأسماء ، واسم الفاعل عندما دخلت عليه الألف واللام عمل في قولنا (مررت بالضارب أبوه زيداً أمس)، فعمل اسم الفاعل لأنَّها موصولة^(٧٩)، وقول المازني - هذا - قد ذكره الرضي بقوله: ((ونُقلَ عن المازني أنَّ انتصاف المنصوب بعده بفعلٍ مُقدَّرٍ ؛ وإنما ارتكب ذلك لأنَّ اللام عنده ليس بموصول كما مرَّ في الموصولات ، فليس ذو اللام في الحقيقة عنده فعلاً))^(٨٠)، وقد بين ابن الحاجب في شرحه للكافية إن قولنا: ((مررت بالضارب أبوه زيداً أمس، كما تقول : مررت بالضارب أبوه زيداً الآن أو غداً ، وإنما عمل الماضي إذا دخلت اللام لما تقدم في الموصولات من أنها موصولة ، وأصلها أن توصل بجملة فعلية ، وإنما سبَّك الفعل باسم الفاعل لأمر استحساني لفظي ، فجرى مجرى الفعل مطلقاً ، وكان ذلك فيه قائماً مقام الشبة إذا كان حالاً))^(٨١)، وقد ذكر ابن مالك أنَّ الخلاف في عمل اسم الفاعل الدال على الماضي هو في المجرد من الألف واللام ، أما المُلتبسُ بالألف واللام فلا خلاف في إعماله^(٨٢).

والجدير بالذكر ان في (ال) الداخلة على اسم الفاعل مذاهب ، الأول: لجمهور العلماء في أن (ال) موصولة ويعمل اسم الفاعل ماضياً حالاً ومستقبلاً^(٨٣)، والثاني: ما جاء به الرمانى في أنه لا يعمل حالاً ولا مستقبلاً ، وإنما يعمل ماضياً^(٨٤)، أما المذهب الثالث: فقد ذهب الأخفش إلى أنه لا يعمل وأنَّ (ال) ليست موصولة بل هي معرفة ، وإنَّ ما انتصب بعده ليس مفعولاً بل هو منتصب على التشبيه بالمحض^(٨٥). وكذلك هو رأي المازنى^(٨٥).

٣ – اسم التفضيل:

ذكر الشَّارح ابن جماعة علة يعدها العلماء من العلل التعليمية ، بعد تعقيبه على كلام ابن الحاجب الذي يقول فيه في باب اسم التفضيل ((ولا ي العمل في مظهر إلا إذا كان صفة لشيء))^(٨٦)، فيقول ((يعني رفعاً ؛ لأنَّه ي العمل في المظهر نصباً وجراً باتفاق))^(٨٧)، فالمقصود عدم عمل اسم التفضيل هنا الرفع ، لا النصب أو الجر ؛ لأنَّه لم يرفع الظاهر ((النَّقْصانِهِ عَمَّا تَقْدُمْ مِنْ حِيثِ كَانْ فِي أَصْلِهِ لَا يَتَنَزَّلُ وَلَا يَجْمَعُ وَلَا يَوْنَثُ ، وَشَبَهَ الصَّفَةِ إِنَّمَا عَمَّا تَقْدُمْ عَمَّا فَعَلَ لِأَنَّ لَهُ فَعْلًا هَذَا قَوْلُ النَّحْوَيْنِ))^(٨٨) ، وهذه العلة مفادها ان اسم التفضيل لا يرفع على اللغة المشهورة اسمًا ظاهراً بسبب عدم شبهه باسم الفاعل او إن شبهه باسم الفاعل ضعيف من قبل أنه في حال التكير لا يوثر ولا يتنزّل ولا يجمع ، بخلاف اسم الفاعل والصفة المشبهة^(٨٩) ، فهو يرفع الضمير ، وقد حکى سيبويه أن بعض العرب ترفع الظاهر، وكذلك غيره من العلماء^(٩٠)، وعلل ابن مالك عدم رفع اسم التفضيل باسم الظاهر بقوله: ((وذلك لشبهه في التكير بأفعال في التعجب فلزم التذكير ورفع المضمر))^(٩١).

٤ – الفعل المضارع:

ذكر الشَّارح ابن جماعة تعليلاً بعد قول الماتن في باب الفعل المضارع ((المضارع ما أشبه الاسم بأحد حروف نائت))^(٩٢) ، وقد علل ابن جماعة هذا القول بقوله: ((لأنَّه صارت حركاته وسكناته كالاسم))^(٩٣) ، فالمعروف إن الفعل المضارع سُمي بهذا الاسم؛ لأنَّه ضارع الاسم من ناحية شبهه به ، أي إن ((المراد أنه ضارع الأسماء أي شابهها بما في أوله من الزواائد الأربع وهي الهمزة والنون والتاء والياء ... فأعرب لذلك ، وليس الزوايد هي التي أوجبت له الإعراب وإنما لما دخلت عليه جعلته على صيغة صار بها مشابها للاسم ، والمشابهة أوجبت له الإعراب))^(٩٤) ، وعلى هذا فإن المضارع شابه الاسم بأشياء كثيرة فهو يقع في

مواضع كثيرة يقع فيها الاسم ، وكذلك يحتاج إلى حركات الاعراب لبيان المعنى المراد منه، وكذلك شیوی المضارع وبعد ذلك يختص بما يلحق به ، ودخول لام الابتداء التي تتصل بخبر إن المكسورة ، وأيضاً ان الفعل المضارع واسم الفاعل يجريان معاً على حركات وسكنات متواقة^(٩٥) ، وبهذا فان تعليل ابن جماعة كان جاماً في التفصيل الذي ذكره العلماء من علة شبه الفعل المضارع للاسم.

١٥ – الأفعال الناقصة:

من العلل التي جاء بها الشارح ابن جماعة – التي تُعد من العلل التعليمية – في باب الأفعال الناقصة ، فقد علل الشارح تسميتها بهذا الاسم بقوله: ((الصحيح أنها سُمِّيت ناقصة لأنها لا تتمَّ ألاً بمرفوع ومنصوب بخلاف غيرها من الأفعال))^(٩٦) ، أي إن هذه الأفعال من العوامل الداخلة على المبتدأ أو الخبر ومبراهها في ذلك مجرى ظنٌّ وآخواتها وإن وآخواتها في كونها من عوامل المبتدأ والخبر ، فكونها أفعالاً لأنها تتصرف للماضي والمضارع والأمر ، أما كونها ناقصة كما علل ابن جماعة ؛ لأن الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان وهذه الأفعال تدل على زمان فقط ، فلنقتصر دلالتها كانت التسمية لذلك ، وبعضهم يطلق عليها اسم (أفعال عبارة) ؛ لأنها أفعال لفظية لا حقيقة بسبب كون الفعل يدل على حدث وهذه لا تدل على حدث ، فهي أفعال من جهة اللفظ والتصرف فقط^(٩٧) ، وقد علل أبو حيان ال_andلسـي سبب تسميتها بالأفعال الناقصة بقوله ((وسُمِّيت هذه الأفعال نواقص ؛ لكونها لا تكتفي بمرفوعها ، وقيل سُمِّيت بذلك ؛ لأنها لا تدل على الحدث ، وكونها لا تدل على الحدث فلا تعمل في ظرفٍ ولا مجرور))^(٩٨) ، فعلة أبي حيان هي مقاربة لعلة ابن جماعة ؛ لكونها لا تكتفي بمرفوعها ، ولعدم دلالتها على الحدث ، وهذا ما جاء به المبرد^(٩٩) ، وابن السراج^(١٠٠) ، وابو علي الفارسي^(١٠١) ، وابن جني^(١٠٢) ، وابن برهان^(١٠٣) ، بخلاف من عدها دالة على الحدث والزمان ، على اعتبار أنَّ الحدث مسند إلى الجملة ، فتعليلهم بكونها ناقصة جاء من عدم اكتفائهما بالمرفوع ؛ وسبب ذلك لأنَّ حدثها مقصود إسناده إلى النسبة التي بين معموليهما ، لا لأنَّها تدل على زمان دون حدث ، فالأصح دلالتها عليهما^(١٠٤) .

الخاتمة

- من خلال عرض العلل التي جاء بها ابن جماعة يتبيّن لنا ما يأتي:
- إن للعلة النحوية قيمة في ترسّيخ الظاهر النحوية ، وقد وعى ذلك ابن جماعة في شرحه من خلال إيراده لهذا الكم من التّعليلات.
 - تعدد العبارات التي تشير إلى العلة النحوية عند الشّارح ابن جماعة، فتارة يذكرها تحت تسمية (العلة) وأحياناً يسميها بـ(السبب)، أو أن تدلّ عليها عبارات تدل على السبب كقوله: (لأنها).
 - إن أغلب العلل التي جاء بها ابن جماعة جاءت بعد استدراكه على متن الكافية، أي أنه يستدرك على كلام المصنف وبعد ذلك يأتي بعلة تبيّن ذلك الاستدراك.
 - إن بعض العلل التي ساقها ابن جماعة كانت لعلماء سابقين له ، فقد استعن بهم في شرحه ، وهذا ما بيناه وأشارنا إليه في البحث.
 - على الرغم من أن تعليلات ابن جماعة جاءت في أغلبها موافقة لما جاء به علماء البصرة ولكنه في مواضعٍ عدة يميل إلى تعليلات علماء الكوفة.
 - يعدّ شرح ابن جماعة من الشروح المهمة التي شرحت كافية ابن الحاجب ، وهو شرح غزير بالتعليلات النحوية، فلاحظ الشّارح أنه لا تمر مسألة نحوية او ظاهرة إلا وعلّلها.
- إن طابع العلة النحوية عند العلماء عامّة وعند ابن جماعة خاصة هو فردي اجتهادي يسعى فيه العالم إلى الاقناع ، فهي علل قابلة للأخذ والردّ.

الهواش :-

- (١) لسان العرب (عل): ٣٠٧٨/٤
- (٢) الكليات: ٤٣٩ - ٤٤٠
- (٣) اصول النحو العربي: ١٠٨
- (٤) ينظر: شرح التسهيل: ٢٥٧/٣ و ٨/٢ ، وتوضيح المقاصد: ٦٢/١
- (٥) ينظر: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين: ٣٢
- (٦) الكافية: ١١٠
- (٧) شرح كافية ابن الحاجب في النحو: ٣٠
- (٨) شرح الوافية نظم الكافية: ١٥٦
- (٩) شرح كافية ابن الحاجب في النحو: ٣٠
- (١٠) ينظر: في النحو العربي نقد وتجييه: ٧١
- (١١) الايضاح العضدي: ٢٩/١
- (١٢) شرح الجمل لأبن عصفور: ٣٤٠/١ ، وينظر: شرح الاشموني: ٢٣٦/١
- (١٣) ينظر: الكافية: ١٢
- (١٤) شرح كافية ابن الحاجب في النحو: ٣٥
- (١٥) الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي: ٦٦
- (١٦) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب في النحو: ٣٥
- (١٧) ينظر: الكتاب: ٢١٤/٣
- (١٨) ينظر: الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي: ٧٢
- (١٩) شرح كافية ابن الحاجب في النحو: ٣٨
- (٢٠) الكتاب: ٢٤٢/٣
- (٢١) ينظر: الاصول في النحو: ٨٤/٢
- (٢٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ٨٦٩/٢
- (٢٣) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب في النحو: ٤٠
- (٢٤) الكتاب: ٢٢٩/٣ ، وينظر: ارتشاف الضرب: ٨٥٥/٢
- (٢٥) ينظر: المساعد في تسهيل الفوائد: ٧/٣
- (٢٦) ينظر: شرح الرضي: ١٦٨/١ ، وشرح الاشموني: ٢٤٩/٣ ، وشرح المفصل: ١٢٧/١
- (٢٧) الكافية: ١٤
- (٢٨) شرح كافية ابن الحاجب في النحو: ٤٦
- (٢٩) ينظر: الخصائص: ٣٠٠/١ ، وشرح الرضي: ١٨٧/١

- (٣٠) الخصائص: ٣٠٠/١ - ٣٠١
 (٣١) ينظر: الخصائص ١١٢/٢، وشرح ابن عقيل: ٤٤٧/١
 (٣٢) شرح كافية ابن الحاجب في النحو: ٥
 (٣٣) ينظر: شرح الرضي: ٢١٧/١
 (٣٤) الكافية: ١٥
 (٣٥) شرح كافية ابن الحاجب في النحو: ٤
 (٣٦) الكتاب: ٣١٦/٢
 (٣٧) شرح كافية ابن الحاجب في النحو: ٦٧
 (٣٨) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢١٨/١
 (٣٩) شرح الرضي: ٣٠٠/١
 (٤٠) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٣٥٨/٣
 (٤١) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٤٦٥/١
 (٤٢) شرح كافية ابن الحاجب في النحو: ٧١
 (٤٣) ينظر: شرح الرضي: ٣٥٢/١، وارتشاف الضرب: ٢٢١١/٤
 (٤٤) شرح الكافية الشافية: ١٣٣٤/٣ - ١٣٣٦
 (٤٥) شرح المقدمة الكافية في علم الاعراب: ٤١٤/١
 (٤٦) ينظر: الكافية: ٢٨
 (٤٧) شرح كافية ابن الحاجب في النحو: ١٠٦
 (٤٨) ينظر: شرح المقدمة الكافية في علم الاعراب: ٥٩١/٢
 (٤٩) ينظر: شرح الرضي: ٢٠٩/٢
 (٥٠) ينظر: شرح التسهيل: ٢٢١/٣
 (٥١) المقتصب: ٤٦٣/٢
 (٥٢) ينظر: شرح المفصل: ٤٩٣/١
 (٥٣) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف (مسألة: ٦١): ٣٥٦/٢
 (٥٤) الكافية: ٢٨
 (٥٥) شرح كافية ابن الحاجب في النحو: ١٠٨
 (٥٦) شرح المقدمة الكافية في علم الاعراب: ٦٠٢/٢
 (٥٧) ينظر: الكافية: ٢٩
 (٥٨) شرح كافية ابن الحاجب في النحو: ١١٠
 (٥٩) ينظر: شرح المقدمة الكافية في علم الاعراب: ٦١١/٢
 (٦٠) ينظر: المحتسب: ٧٦/١

- (٦١) ارتشاف الضرب: ٤/٤ - ١٨٤٩ ، وينظر: الكتاب: ٤/٣ ، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٢/٣٧٨ ، وشرح الكافية الشافية: ٢/٤٠٠ ، وشرح التسهيل: ٣/٢٨٣
- (٦٢) ينظر: الكافية: ٣٤
- (٦٣) شرح كافية ابن الحاجب في النحو: ١٣٢
- (٦٤) ينظر: شرح المفصل: ٢/١١٦
- (٦٥) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١/٢٨٧ - ٢٨٨
- (٦٦) ينظر: شرح الرضي: ٣/١٠
- (٦٧) ينظر: الأصول في النحو: ٢/٦٨
- (٦٨) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣/١٠ و ارتشاف الضرب: ٢/٩٩٦ - ٩٩٧
- (٦٩) ينظر: الكافية: ٣٧
- (٧٠) شرح كافية ابن الحاجب في النحو: ٧٤٧
- (٧١) ينظر: شرح المقدمة الكافية في علم الاعراب: ٣/٧٧٢
- (٧٢) ينظر: شرح الرضي: ٣/١٩١
- (٧٣) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/٩٣٧
- (٧٤) مغني اللبيب: ١/١٨٤
- (٧٥) ينظر: شرح المفصل: ٢/٢٦٧
- (٧٦) ينظر: معاني الحروف: ٩/١٥٩ الجنى الداني: ٣٦٩
- (٧٧) ينظر: شرح المفصل: ٢/٢٦٨
- (٧٨) شرح كافية ابن الحاجب في النحو: ٨٦٨
- (٧٩) ينظر: شرح الواافية نظم الكافية: ٣/٣٢٥
- (٨٠) شرح الرضي على الكافية: ٣/٤٢٠
- (٨١) شرح المقدمة الكافية في علم الاعراب: ٣/٨٣٤
- (٨٢) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣/٢٩٠ ، وشرح ابن عقيل: ٢/١٠٤
- (٨٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ٥/٢٢٧ - ٥/٢٢٧ و واضح المسالك الى الفية ابن مالك: ٢/١٩٤
- (٨٤) ينظر: المساعد في تسهيل الفوائد: ٢/١٩٨
- (٨٥) ينظر: معاني القرآن للاخفش: ١/٩١ ، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٢/١٩٨
- (٨٦) الكافية: ٣/٤
- (٨٧) شرح كافية ابن الحاجب في النحو: ٤/١٧٤
- (٨٨) شرح المقدمة الكافية في علم الاعراب: ٢/٨٥٤
- (٨٩) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/١١٢٩ - ١١٣١
- (٩٠) ينظر: الكتاب: ٥/٣١ - ٣٤ ، وارتشاف الضرب: ٥/٢٣٣٥

- (٩١) المساعد على تسهيل الفوائد: ١٨٤/٢
 (٩٢) الكافية: ٤
 (٩٣) شرح كافية ابن الحاجب: ١٧٧
 (٩٤) شرح المفصل: ٢٢٧/٣
 (٩٥) ينظر: أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك: ١٣٣ - ١٣٢/٤
 (٩٦) شرح كافية ابن الحاجب في النحو: ١٩٩
 (٩٧) ينظر: شرح المفصل: ٣٥٤/٣
 (٩٨) ارتشاف الضرب: ١١٥١/٣
 (٩٩) ينظر: المقتضب: ٨٧/٤
 (١٠٠) ينظر: الأصول في النحو: ٨٢/١
 (١٠١) ينظر: المسائل العسكرية: ٩٦، وهمع الهوامع: ٤١٨/١
 (١٠٢) ينظر: شرح التسهيل: ٣٣٨/١
 (١٠٣) ينظر: شرح اللمع لابن برهان: ٤٩/١ - ٦٠
 (١٠٤) ينظر: المساعد في التسهيل: ٢٥٢/١

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- الأصول في النحو: أبو البركات محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (٥٣١٦ھ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١٩٨٨/٣٥م.
- ارتشاف الضرب: ارتشاف الضرب من لسان العرب : أبو حيان الاندلسي (٧٤٥ھ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي - مصر ، ط١٩٩٨/١٩م.
- أصول النحو العربي: د. محمد خان ، مطبعة جامعة محمد خيضر - الجزائر / ٢٠١٢م.
- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحوين البصريين والковفيين : كمال الدين أبي البركات الانباري (٥٧٧ھ) ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية - بيروت / ٢٠٠٦م.
- أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك: ابن هشام الانصاري (٧٦١ھ) ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية - بيروت، د. ط٢٠٠٦/٢٠٠٦م.

- الإيضاح العضدي : أبو علي الفارسي ، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف - مصر ، ط ١٩٦٩ / هـ ٦٤٦.
- الإيضاح في شرح المفصل : أبو عمر عثمان بن عمر ابن الحاجب (٦٤٦هـ) ، تحقيق: د. موسى بناي العليي ، مطبعة العاني - بغداد / ١٩٨٢.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك : ابن ام قاسم المرادي (٧٤٩هـ) ، تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي - القاهرة ، ط ٢٠٠١ / ١١٠.
- الجنى الداني: الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المرادي (٧٤٩هـ) ، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١٩٩٢ / ١١٠.
- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جنى (٥٣٩هـ) ، تحقيق: د. محمد علي النجار، دار الكتب المصرية - مصر د. ط ١٩٥٥ / ١٩٥٥.
- شرح ابن عقيل: شرح ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله بن عقيل ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية - بيروت ، د. ط / ٢٠٠٨.
- شرح الاشموني على الفية ابن مالك: علي بن محمد بن عيسى الاشموني (٩٠٠هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي - بيروت ، ط ١٩٥٥ / ١٩٥٥.
- شرح التسهيل : جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد ، ود. محمد بدوي المختارون، دار هجر - مصر ، ط ١٩٩٠ / ١٩٩٠.
- شرح الجمل لأبن عصفور: أبو الحسن علي بن مؤمن أبن عصفور الاشبيلي (٦٦٩هـ) ، تحقيق: فواز الشعار، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١٩٩٨ / ١٩٩٨.
- شرح الرضي على الكافية: محمد بن الحسن الرضي الاسترابادي (٦٨٨هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر ، مؤسسة الصادق ، ايران - ط ٢ / ١٣٨٤ - هـ ١٣٨٤.
- شرح الكافية الشافية: العلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم احمد هريدي، دار المأمون للتراث - مكة المكرمة ، ط ١٩٨٢ / ١٩٨٢.
- شرح اللمع لابن برهان: ابن الدهان العكري ، تحقيق: د. فائز فارس / ١٩٨٤ .

- شرح المفصل: موفق الدين بن يعيش (٦٤٣هـ)، تحقيق: احمد السيد احمد واسماعيل عبد الجواد عبد الغني ، المكتبة التوفيقية - مصر ، د.ت.
- شرح المقدمة الكافية في علم الاعراب: جمال الدين ابو عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق: جمال عبد العاطي مخيم احمد، مكتبة نزار مصطفى الباز - السعودية، ط١٩٩٧م.
- شرح الوافية نظم الكافية: شرح الوافية نظم الكافية : أبو عمر عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب : تحقيق: موسى بنائي علوان العليي، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ١٩٨٠.
- شرح كافية ابن الحاجب في النحو: بدر الدين محمد بن ابراهيم بن جماعة(٧٣٣هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، كتاب ناشرون - لبنان، ط٢٠١١م.
- في النحو العربي نقد وتجيئه: د. مهدي المخزومي، دار الشؤون الثقافية العامة - العراق، ط٢٠٠٥م.
- الكافية في علوم النحو: جمال الدين عثمان بن علي ابن الحاجب(٦٤٦هـ)، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب - مصر، د.ت.
- الكتاب: ابو بشر عمرو بن عثمان بن قتير ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي - مصرن ط٤/٤٠٠٤م.
- الكليات معجم في المصطلحات والفرق اللغوية: ايوب بن موسى الكفوبي(١٠٩٤هـ) ، تحقيق: د. عدنان درويش، و محمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، ط١٩٩٨م.
- لسان العرب: لسان العرب: ابن منظور، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرون ، دار المعارف - القاهرة ، د.ت.
- المحتسب في تبيين وجود شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ) ، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - مصر /١٩٩٤م.
- المساعد في تسهيل الفوائد: بهاء الدين بن عقيل(٧٦٩هـ)، تحقيق: د. محمد كامل بركات، جامعة ام القرى - السعودية، ط٢٠٠١م.
- المسائل العسكرية : ابو علي الحسن بن احمد الفارسي(٣٧٧هـ) ، تحقيق: د. محمد احمد الشاطر ، القاهرة /١٩٨٢م.

- معاني الحروف: ابو الحسن علي بن عيسى الرُّمانِي (٤٨٤هـ) ، تحقيق: عرفان بن سليم العشا حسونة، المكتبة العصرية - بيروت، ط١٢٠٠٥م.
- معاني القرآن للأخفش: ابو الحسن سعيد بن مسدة المجاشعي البصري (٢١٥هـ) ، تحقيق: د. هدى محمود قراعة - القاهرة / ١٩٩٠م.
- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب: ابن هشام الانصاري (٦٦١هـ)، تحقيق: حسن حمد، ود. اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط١٩٩٨م.
- المقتصب: ابو العباس محمد بن يزيد المُبَرِّد (٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة ، القاهرة / ١٣٩٩هـ.
- الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي: الدكتور اميل بديع يعقوب، دار الجيل — بيروت ، ط١٩٩٢م.
- نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين: د. حسن خميس الملخ، دار الشروق - الاردن، ط١٢٠٠٠م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : الامام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق و شرح: د. عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان / ١٩٩٢م.

Resources

alquran alkarimu.

- alaswl fi alnahu: 'abu albarakat muhamad bin sahl bin alsiraj alnahwia albaghdadia (316 h) , tahqiq: d. eabd alhusayn alfatli , muasasat alrisalat bayrut , t 3/1988 m.
- airtishaf aldrb: airtishaf aldurub min lisan alearb: 'abu hian alandlsy (745 h) , thqyq: d. rajab euthman muhamad , maktabat alkhanijii misr , t 1/1998 m.
- 'usul alnahw alearabi: d. muhamad khan , mutbaeat jamieatan muhamad khaysir aljazayir / 2012 m.
- al'iinsaf fi masayil alkhilaf bayn alnihwiin albsryiyn walkufiyyin: kamal aldiyn 'abi albarakat alanbary (577 h) , tahqiq:an muhamad muhia aldiyn eabd alhamid , almaktabat aleasriat bayrut / 2006 m.
- 'awdah almasalik 'ilaa alfiyat abn malk: abn hisham alainsary (761 h) , tahqiq:an muhamad muhia aldiyn eabd alhamid , almaktabat aleasriat bayrut , d. t / 2006 m.
- al'iidad aleadadi: 'abu eali alfarisi , tahqiq: hasan shadhili faruhud , matbaeat dar altaalif misr , t 1/1969.

- alaiidah fi sharah almufsil: 'abu eumar euthman bin eumar abn alhajib (646 ha) , tahqiq: d. musaa binay aleilili , mutbaeat aleani baghdad / 1982.
- tawdih almaqasid walmasalik bshrh alfiat abn malk: abn 'uma qasim almaradi (749 h) , thqyq: d. eabd alrahmin eali sulayman , dar alfikr alearabiu alqahrt , t 1/2001 m.
- aljanaa aldany: aljanaa alddani fi huruf almeany: alhasan bin qasim almaradi (749 h) , thqyq: d. fakhara aldiyn qubawat wamuhamad nadim fadil , dar alkutub aleilmiat bayrut , t 1/1992 m.
- jani: 'abu alfath euthman bin juni (392 h) , tahqiq: d. muhamad eali alnajar , dar alkutub almisriat misr d. t / 1955 m.
- sharah abn eqil: sharah abn eaqil: biha' aldiyn eabd allah bin eaqil , tahqiq: muhamad muhia aldiyn eabd alhamid , almaktabat aleasriat bayrut , d. t / 2008 m.
- sharah alashmwny ealaa alfiat abn malk: eali bin muhamad bin eisaa alashmwny (900 h) , tahqiq:an muhamad muhia aldiyn eabd alhamid , dar alkitab alearabiu bayrut , t 1/1955 m.
- sharah altshyl: jamal aldiyn muhamad bin eabd allh bin malik (672 ha) , tahqiq: di. eabd alruhmin alsyd , wad. muhamad bidawi almakhtawan , dar hijr misr , t 1/1990.
- sharah aljamal li'aban esfwr: 'abu alhasan eali bin muwmin 'abn esfwr alashbyly (669 h) , thqyq: fawaz alshear , dar alkutub aleilmiat bayrut , t 1/1998 m.
- sharah alridi ealaa albiyat almuhitat: muhamad bin alhasan alridiy alaistirabadi (688 h) , tashih wtelyq: yusif hasan eumar , muasasat alsadiq , 'iran t 2/1384 h
- sharah alshaafita: aleallamat jamal aldiyn 'abi eabd allah muhamad bin eabd allh bin malik , tahqyq: d. eabd almuneim 'ahmad haridi , dar almamun liltarath makat almukaramat , t 1/1982.
- sharah allamae liaibn brhan: abn aldhan aleakbarii , tahqyq: d. fayiz faris / 1984 m.
- sharah almfsl: muafaq aldiyn bin yaeish (643 h) , tahqyq: 'ahmad alsyd 'ahmad wa'iismaeil eabd aljawad eabd alghani , almuktabat altwfyqyt misr , da.t.

- sharah shamil fi eilm alaerab: jamal aldiyn 'abu eamrw euthman bin alhajib , thqyq: jamal eabd aleati mukhayamar 'ahmad , maktabat nizar mustafaa albaz alsewdyt , t 1/1997 m.
- sharah alwafiat nazam almanatiq almhytt: sharah alwafiat nazam alhayat almuhitat: 'abu eumar euthman bin eumar almaeruf biaibn alhajib: thqyq: musaa banay eulwan alealili , aljamieat almustansariat , baghdad , 1980.
- sharah kafiat abn alhajib fi alnahw: badr aldiyn muhamad bin 'ibrahim bin jamaea (733 h) , tahqiq: muhamad hasan muhamad hasan 'iismaeil , kitab nashirun lubnan , t 1/2011 m.
- fi alnahw alearabii naqad watujih: d. mahdi almakhzumi , dar alshuwuwn althaqafiat aleamat aleiraq , t 2/2005 m.
- albiyat fi eulum alnahw: jamal aldiyn euthman bin eali abn alhajib (646 h) , thqyq: salih eabd aleazim alshshaeir , maktabat aladab misr , da.t.
- alktab: 'abu bashar eamrw bin euthman bin qanbar , thqyq: eabd alsalam muhamad harun , maktabat alkhanijii masran t 4/2004 m.
- alkuliyat muejam fi almustalahat walfuruq allghwiat: ayw albaqa' 'ayuwb bin musaa alkfwy (1094 h) , thqyq: d. eadnan druysh , w muhamad almisri , muasasat alrisalat , t 2/1998 m.
- lisan aleuraba: lisan aleurba: abn manzur , tahqyq: eabd allah eali alkabir wakharun , dar almaearif alqahrt , da.t.
- almuhtasib fi tabyin wujuh shiwadh alqarra'at walaiidah eanha: 'abu alfath euthman bin juni (392 h) , thqyq: eali alnajdi nasf wakharun , almajlis al'aelaa lilshuwuwn al'iislamiat misr / 1994 m.
- almusaeid fi alfawayid alfwayd: biha' aldiyn bin eaqil (769 h) , tahqiq: d. muhamad kamil barakat , jamieat 'am alquraa alsewdyt , t 2/2001 m.
- mawdue aleaskariat: 'abu eali alhasan bin 'ahmad alfarisii (377 h) , tahqiq: d. muhamad 'ahmad alshshatir , alqahrt / 1982 m.
- maeani alhuruf: 'abu alhasan eali bin eisaa alrumany (384 h) , thqyq: earfan bin salim alesha hasunat , almaktabat aleasriat bayrut , t 1/2005 m.
- maeani alquran lil'akhfsh: 'abu alhasan saeid bin museidat almujashieii albasrii (215 h) , tahqiq: d. hudana mahmud qureat alqahrt / 1990 m.

- maghni allibayb ean kutib alararyb: abn hisham alainsari (761 ha) , tahqyq: hasan hamd , wad. 'iimil badie yaequb , dar alkutub aleilmiat bayrut , t 1/1998.
- almqtbd: 'abu aleabbas muhammad bin yazid almubrid (285 h) , tahqiq:an muhammad eabd alkhaliq eazimat , alqahrt / 1399 h.
- almamnue min alsirf bayn madhahib alnahat walwaqie allughui: alduktur 'iimil badie yaequb , dar aljil bayrut , t 1/1992 m.
- nazariat altaelil fi alnahw alearabii bayn alqudama' walmuhadithin: d. hasan khamis almalakhi , dar alshuruq al'urdun , t 1/2000 m.
- hamae alhawamie fi sharah jame aljwame: al'imam jalal aldiyn eabd alruhmin alsayuti (911 h) , tahqiq w shrh: d. eabd aleal salim mukrim , muasasat alrisalat , bayrut lubnan / 1992 m.